

أثر كتاب الأزهية للهروي في أمالي ابن الشجري

الدكتور محمد موعد *

(قبل للنشر في 2004/3/11)

□ الملخص □

إنّ كتاب: الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت 415هـ) هو كتاب قيّم في بابيه، وذلك لما فيه من منهج دقيق، يتجلّى في وضوح تقسيمه، وتنوّع أمثلته، وفي ذكره لعدد أوجه الحرف واستعمالاته، وفي دقّة استقرائه.

ولما كان هذا الكتاب قد صنّفه الهروي في باب الأدوات فقد أفاد منه أهل العلم الذين جاؤوا بعده، وفي مقدمتهم ابن الشجري الذي أكثر من النقل عنه ولا يكاد المرء يبالغ إن قال: إنّ جل ما جاء من أدوات في أمالي ابن الشجري إنما مردّه في الأعم الأغلب إلى كتاب الأزهية.

غير أن ابن الشجري لم يصرح بأنّه قد أفاد من كتاب الهروي على الرغم من أنه نقل عنه، وقد نقل عنه بطريقتين. الأولى وهي النقل بطريقة التلخيص، والثانية هي النقل الكلام بنصه أو قريباً من ذلك.

وقد تتبّع البحث هذه المواضع التي نقلها ابن الشجري عن الأزهية فقارنها وناقشها، وأظهر بالحجّة والدليل أن ابن الشجري قد أفاد من كتاب الهروي في مواضع كثيرة من أماليه.

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

Influence of Al-Ezhiyeh Book by Al-Harawi Author in Amali Ibn-Al-Shajari

Dr. Muhammed Mawed*

(Accepted 11/3/2004)

□ ABSTRACT □

Al-Uzhiyeh Book in the Science of Letters by Ali Bin Mohammad Al-Nahawi Al-Hurawi (died 415h.) is a great book in its subject because of its accurate formulation which is apparent in the clarity of its divisions and the variety of its examples as well as in mentioning the number of methods the letter is used and its accurate follow up.

A number of researchers have got a great benefit out of this book. one of those researchers is Ibn-Al-Shajari in his famous book named Amali of Ibn Al-Shajari. He quoted Al-Harawi” Book without mentioning such quotation. Ib elieve that he quotes Al-Harawi in two ways: First, in the method of briefing, and Second, he quoted his book word by word. However, I followed up the quotations he copied, Ibn Al-Shajari, comparing and discussing such quotations. I found evidence that Ibn Al-Shajari has quoted Al-Uzhiyeh’s Book in several places, of his Amalis.

* Professor In The Arabic Language Department, University Of Damascus, Faculty Of Letters.

بعد كتاب «الأزهيّة» في علم الحروف⁽¹⁾ لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت 415هـ) من الكتب التي تناول فيها الهروي كثيراً من العوامل والحروف في اللغة العربية، وفصلها تفصيلاً دقيقاً، وهو كتاب جيد ولا ريب؛ لأنّ مؤلّفه من القرن الرابع وأوائل القرن الخامس، أي الفترة التي كاد يستقر فيها النحو العربي بعد ذلك النزاع الطويل الذي شهدته الكوفة والبصرة، ثم بغداد، أضف إلى ذلك أنّ مؤلّفه كان عالماً بالنحو، إماماً في الأدب، جيّد القياس، صحيح القريحة، وزد على ذلك أنّ كتابه هذا يكاد يتناول فيه العوامل النحوية كلّها. وهو أثر جليل لما حوى من منهجية هذا العالم في بحثه، ودقته في تناول العوامل، ووضوح تقسيمه وتوّع أمثلته؛ إذ كان يذكر عدد أوجه الحرف واستعمالاته، ثم يأتي بالأمثلة المختلفة على هذه الوجوه كلّها، ثم يستقرئها مثلاً مثلاً؛ ليعود فيقرر القاعدة، وهو كتاب جيّد لما فيه من آراء بعيدة عمّا استقرت عليه آراء النحاة، وهي آراء خاصة بالمؤلف⁽²⁾.

ولمّا كانت صفة هذا المصنّف على النحو الذي سلف فقد أفاد منه عدد من أهل العلم الذين جاؤوا بعد الهروي، وعلى رأسهم ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة (ت 542هـ) وذلك في مصنّفه المشهور: «أمالي ابن الشجري»؛ لكنه لم يصرّح بالنقل عنه البتة كما أشار إلى ذلك محقق هذا الكتاب الدكتور محمود محمد الطناحي، وقال: «وقد أفاد ابن الشجري في معالجته للأدوات من جهود العلماء، وعلى رأسهم الهروي صاحب (الأزهيّة)، وقد أعار ابن الشجري على كثير من مباحث هذا العالم، من غير أن ينبّه عليه، وحديث هذا يأتي إن شاء الله في الكلام على مصادر ابن الشجري»⁽³⁾.

وقد ساق الدكتور الطناحي لدى كلامه على مصادر ابن الشجري خمسة مواضع ملخصة تلخيصاً مقتضباً حجة على إفادة ابن الشجري من كتاب (الأزهيّة)⁽⁴⁾، وسيعرض البحث لهذه المواضع بشكل مسهب، وسيزيد عليها مواضع أخرى كي يبدو أثر (الأزهيّة) في (أمالي ابن الشجري) على نحو مفصّل. هذا وسيحدث البحث عن هذه المواضع، فيجعلها في قسمين. الأول: وهو النقل بطريقة التلخيص، والثاني: هو نقل الكلام بلفظه أو قريباً منه.

أولاً: النقل بطريقة التلخيص:

- قال ابن الشجري: «وزعم قومٌ من الكوفيين أنّ «لولا» قد استعملت بمعنى «لم»، واحتج بقوله تعالى: {فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ} [يونس 98/10]. قال: معناه: لم تكن قرية أمنت عند نزول العذاب، فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، وكذلك: {فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ} [هود 116/11] وهذا التقدير موافق للمعنى، ومباين لأصح الإعرابين؛ لأنّ المستثنى بعد النفي يقوى فيه البديل، ويجوز النصب، ولم يأت في الآيتين إلا النصب»⁽⁵⁾.

(1) وقيل: الأزهيّة في العوامل والحروف، أو: الأزهيّة في الحروف. انظر: الأزهيّة مقدمة التحقيق ص12.

(2) الكلام السابق ملخص عن مقدّمة التحقيق، للأستاذ الملوحي للأزهيّة. انظر ص5 و7 و12 و13.

(3) انظر: أمالي ابن الشجري - مقدّمة التحقيق - ص91.

(4) نفسه مقدمة التحقيق ص145-146.

(5) أمالي ابن الشجري 2/ 513.

وهذا الذي ساقه ابن الشجري لخصه من (الأزهمية) فقد ذكر الهروي أنّ «لولا» تكون جحداً بمعنى «لم»، ثم احتج بالآيتين اللتين احتج بهما ابن الشجري، وذكر أنّ معناه في الآية الأولى: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، وأن معناه في الثانية: فكم يكن⁽⁶⁾. وابن الشجري وإن كان لخصّ كلام الهروي، غير أنه ضعّف مجيء «لولا» بمعنى «لم» كما يلاحظ من كلامه.

وقد ساق ابن هشام كلام الهروي فقال: «وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة «لم»، وجعل منه {فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس} والظاهر أنّ المعنى على التوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبيّ وعبد الله «فَهَلَّا كَانَتْ»⁽⁷⁾ ويلزم من هذا المعنى النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع».

ثم قال: «فإن احتج محتج للهروي بأنه قرئ بنصب «قوم»⁽⁸⁾ على أصل الاستثناء ورفع على الإبدال، فالجواب أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي»⁽⁹⁾.

فقد ذكر ابن هشام رأي الهروي، ثم بيّن أن المعنى على التوبيخ، وذكر أن هذا تفسير الأخفش والكسائي والفراء والرماني والنحاس، ثم ضعّف رأي الهروي.

ولم يكتف ابن الشجري بما لخصه من الهروي بهذا الموضوع حول «لولا»؛ بل لخصّ موضعاً آخر، قال: «وإذا أتيت بالمضمّر بعد «لولا» فالوجه أن تأتي بالمرفوع المنفصل، كقولك: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا نحن، كما جاء في التنزيل: {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} [سبأ 31/34].

وإن شئت جئت بالمتصل المخفوض، فقلت: لولاك، ولولاي، ولولاكم، قال يزيد بن الحكم النخعي:

بأجرامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوِي⁽¹⁰⁾ وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى

وقال آخر:

لَوْلَاكَ مَا صُمْنَا وَلَا صَلَّيْنَا⁽¹¹⁾

(6) انظر: الأزهمية 169-170.

(7) انظر: معاني القرآن للفراء 1/479، والبحر المحيط 5/192.

(8) انظر: البحر المحيط 5/192، وانظر: معاني القرآن للفراء 1/479، وإعراب القرآن للنحاس 2/268.

(9) انظر: المغني 362-363.

(10) انظر: سيبويه 2/374، والمقتضب 3/73، وحاشية د. الطناحي في تخريج البيت، في الأمالي 2/512.

(11) قال د. الطناحي معقياً: هكذا، والمحفوظ:

ولا تصدقنا ولا صلينا والله لولا الله ما اهتدينا

وهو من رجز ينسب لعامر بن الأكوع، ولعبد الله بن رواحة رضي الله عنهما. انظر: شرح المفصل 3/118، وديوان عبد الله بن رواحة ص107.

واختلف النحويون في المتصل ها هنا، فزعم الخليل وسيبويه أنه مخفوض؛ لأن لفظه لفظ الضمير المخفوض.

وقال الأخفش والفراء: إنه ضمير خفض، استعير للرفع، كما استعير ضمير الرفع للخفض في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وأبو العباس المبرد يأبى استعمال المتصل بعد «لولا» ويعول على ما جاء به القرآن⁽¹²⁾.

هذا ما قاله ابن الشجري، وهو ملخص من كلام الهروي، قال الهروي: «فإذا أتيت بالمكني بعد «لولا» فلك وجهان:

إن شئت أتيت بمكني المرفوع، فقلت: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، وهذا هو الأكثر والأجود، قال الله تعالى: {لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}.

وإن شئت وصلت المكني، فكان كمكني المخفوض في اللفظ فقلت: «لولاك ولولاي، قال الشاعر:

لَوْلَاكَ مَا صُمْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

وقال يزيد بن الحكم التقي:

بأجرامه من قلة النيق منهوي وكَم موطن لولاي طحت كما هو

والكاف والياء في: لولاك ولولاي في موضع خفض عند الخليل وسيبويه؛ لأن لفظهما لفظ المكني المخفوض.

وقال الفراء والأخفش: إنهما في موضع رفع؛ لأنهما في موضع: أنت وأنا، فاستعير للرفع ها هنا، كما قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، فاستعير ضمير الرفع للخفض⁽¹³⁾.

وبمقارنة النصين لا يخفى على متأمل أن ابن الشجري قد أخذ كلام الهروي فغَيَّر في بعض العبارات، فهو يستعمل مصطلح المضمر، والهروي يستعمل مصطلح المكني، وهو قد قدم وأخر في البيتين، يضاف إلى ذلك أنه احتج برواية: لولاك ما صمنا، متابعاً الهروي، وهو خلاف المحفوظ كما قال د. الطناحي⁽¹⁴⁾.

ولم يكتفِ ابن الشجري بتلخيص هذين الموضعين في كلامه على لولا؛ بل لخصّ مواضع أخرى كما في حديثه عن لولا التي للتحضيض⁽¹⁵⁾ وخير المبتدأ بعدها ومجيء الفعل والفاعل مكان المبتدأ⁽¹⁶⁾.

ومن الجدير ذكره هنا أن ابن هشام قد أفاد في بحث (لولا) من ابن الشجري، فعول عليه في ذلك. يقول د. نبيل أبو عمشة: «وَأَفَادَ فِي بَحْثِ (لَوْلَا) مِنَ الْفَصْلِ الَّذِي سَمَّاهُ ابْنَ الشَّجَرِيِّ «فَصْلٌ وَقَوْعُ الْمَضْمَرِ بَعْدَ (لَوْلَا) الَّتِي يَرْتَفِعُ الْأِسْمُ بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ» بَسَطَ فِيهِ مَذْهَبَ سَيْبَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ وَالْمِيرَدِ، وَلَخَّصَ ابْنَ هِشَامٍ كَلَامَهُ، وَكَذَا أَفَادَ مِنْهُ حِينَ تَعَرَّضَ لِهَذِهِ الْأَدَاةِ ثَانِيَةً فِي أَوَّلِ الْمَجْلِسِ السَّادِسِ وَالسَّاتِنِ، فَذَكَرَ مِنْ مَعَانِيهَا التَّحْضِيضَ، وَامْتِنَاعَ الشَّيْءِ

(12) أمالي ابن الشجري 2/ 512-513.

(13) الأزهية 171-172.

(14) انظر: الحاشية الحادية العاشرة.

(15) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 509-510، وقارنه بالأزهية 168-169.

(16) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 510-511 وقارنه بالأزهية 170-171.

لوجود غيره، ونقل عن بعضهم أنها تأتي للتوبيخ، وعن قوم من الكوفيين أنها تأتي للنفي، وهذه المعاني ذكرها ابن هشام أيضاً، ولا يخفى تأثره به.

ونقل عنه مذهبه في جواز ذكر الخبر بعد (لولا)، قال: وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إليه.

ومع التسليم بأن ابن هشام اطلع على ما قاله ابن الشجري في أماليه إلا أن عبارته هنا مستمدة من شرح التسهيل لابن مالك فإنه قال: وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين»⁽¹⁷⁾.

- ومن المواضع التي أخذها ابن الشجري من كتاب الهروي كلامه على (ما) في المجلس الثامن والسنتين⁽¹⁸⁾ ولكي لا أطيل في هذا أكتفي بذكر موضع واحد هنا وبمقارنته بما في الأزهية. فقد تكلم ابن الشجري على (ما) التي تكون خبراً، قال: «وتلزمها الصلة، فتأتي بمعنى: الذي أو التي أو الذين، فهي في التزامها للصلة مخالفة للاستفهامية والشرطية، فمن ذلك قوله تعالى: {إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ} [طه 69/20] المعنى: إن الذي صنعوه.....»

فأما قوله جل وعزّ: {مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ} [يونس 81/10] فقرأ أبو عمرو {ءَأَسْحَرُ} بمدّ الألف، وقرأه الباقر خيراً⁽¹⁹⁾، ف «ما» على قراءة أبي عمرو استفهامية، وهي في محل الرفع بالابتداء، والجملة التي هي {جِئْتُمْ بِهِ} الخبر، وقوله: {ءَأَسْحَرُ} في رفعه قولان: أحدهما: قول أبي علي، وهو أن يكون بدلاً من «ما» فإذا قدرت إيقاعه في موضع «ما» صار: ءَأَسْحَرُ جِئْتُمْ بِهِ؟.

والقول الآخر: أن تجعله خبر مبتدأ محذوف تقديره: أهو السحر؟ وإن شئت: ءَأَسْحَرُ هو؟ تقدّره خيراً. فإن قيل: ما وجه الاستفهام مع علم موسى أنه سحر؟ فإنه على وجه التقرير، كما قال: {أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ} [المائدة 116/5]، وهذا يقع في الكلام كثيراً.

وأما من قرأ: {مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ} خبراً ف «ما» موصولة بمعنى: الذي، و{جِئْتُمْ بِهِ} صلتها، وموضعها رفع بالابتداء و«السحر» خبرها.

قال أبو علي: ويقوي هذا الوجه أن في حرف عبد الله {مَا جِئْتُمْ بِهِ سَحْرٌ}⁽²⁰⁾ قال: وزعموا أن إلحاق الهمزة في {السَّحْرُ} قراءة مجاهد وأصحابه⁽²¹⁾.

وأما قوله: {قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ} [الأعراف 138/7] فالتقدير: اجعل لنا إلهاً مثل التي لهم آلهة... وعلى هذا حمل الأخفش قول الشاعر:

(17) أثر أمالي ابن الشجري في مغني اللبيب ص 210.

(18) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 545 وما بعدها وقارنه بالأزهية 75 وما بعدها.

(19) انظر: الكشف لمكي 1/ 521 والمبسوط في القراءات العشر 235.

(20) في إعراب القرآن للنحاس 2/ 263-264: قال هارون القارئ: وفي قراءة عبد الله: {مَا جِئْتُمْ بِهِ سَحْرٌ} فهذا أيضاً على الابتداء والخبر، ودخول الألف واللام في هذا أكثر في كلام العرب.

(21) انظر: البحر المحيط 5/ 182-183.

كَمَا حَبِطَاتِ شَرِّ بَنِي تَمِيمٍ⁽²²⁾ وَجَدْنَا حُمْرَ مَنْ شَرَّ الْمَطَايَا

قال: معناه: كالذين هم الحبطات، قال: وإن شئت جعلت «ما» زائدة، وجررت «الحبطات» بالكاف انتهى كلامه.

وأقول: إن هذا الوجه عندي أجود من الأول⁽²³⁾.

فقد أخذ ابن الشجري كلام الهروي في «ما» الموصولة الواقعة خبراً، وفي لزومها للصلة، وأن ذلك مما تخالف فيه الاستفهامية والشرطية، وقد احتج أيضاً بقوله تعالى: {إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ} وذكر أن معناه: إن الذي صنعوه، ثم ذكر أن قوله جلّ وعزّ {مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ} يقرأ على الاستفهام وعلى الخبر، وقد وجّه قراءة ذلك، ثم ذكر قول الأخفش في كتاب «المسائل» وإنشاده بيت زياد الأعجم وتوجيهه له⁽²⁴⁾.

وبمقابلة النصين يظهر أن ابن الشجري قد اتكأ على الهروي فأخذ كلامه بشواهد وتوجيهه، وزاد عليه كلاماً لأبي علي، ثم رجّح رأي الأخفش، فمصدره الرئيسي في النقل هو كتاب الهروي، ومنّ يمعن النظر في النصين يجد تطابق عبارة ابن الشجري وعبارة الهروي في كثير من المواضع فيهما.

ومن الجدير ذكره هنا أن ابن هشام أفاد في بحث (ما) من ابن الشجري، فاتكأ على أماليه، يقول د. نبيل أبو عمشة: «وفي بحث (ما) اتكأ ابن هشام على المجلس الثامن والستين الذي عقده ابن الشجري لـ (ما) وتصرفها في المعاني فأخذ عنه وغير مصرّح⁽²⁵⁾».

- ومن هذه المواضع التي لخصّها أيضاً ما ذكره في المجلس السابع والستين، إذ عول على كثير من النقول والآراء التي ساقها الهروي في: باب مواضع لا، فمن ذلك قوله: «ومما زيدت فيه «لا» قول العجاج: في بئرٍ لا حورٍ سرى ومما شعر⁽²⁶⁾

معناه: في بئر حور، أي: في بئر هلاك، وكذلك هي في قول الآخر:

إِذَا رَأَيْتَ الشُّعْرَ الْقَفْقَرَا⁽²⁷⁾ وَمَا أَلْوَمُ الْبَيْضَ أَنْ لَا تَسْخَرَا

القفندر: القبيح المنظر، وقال آخر:

وَلَا بَيْنَهَا أُخْرَى اللَّيَالِي الْغَوَايِرِ⁽²⁸⁾ مَخَافَةَ أَنْ لَا يَجْمَعَ اللَّهُ بَيْنَنَا

الغواير: البواقي...⁽²⁹⁾.

(22) لزياد الأعجم. انظر: خزنة الأدب 204/10، وحاشية د. الطناحي في تخريج البيت في الأمالي 550/2.

(23) أمالي ابن الشجري 2/ 548-550.

(24) الأزهية: 76-77.

(25) أثر أمالي ابن الشجري في معنى اللبيب ص 210.

(26) ديوانه، 20، وانظر: حاشية د. الطناحي في تخريج البيت في الأمالي 541/2.

(27) لأبي النجم العجلي. ديوانه 121. وانظر: حاشية د. الطناحي في تخريج البيت في الأمالي 542/2.

(28) لبعض بني كلاب. انظر: معاني القرآن للفراء 147/3. وانظر: حاشية د. الطناحي في تخريج البيت في الأمالي 542/2.

(29) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 541-542.

أي: مع طعائن، يقال: جلس فلان: إذا أتى نجداً، ويقال لنجد: الجلس. ويقال فلان عاقل في حلم، أي مع حلم، ومنه قوله تعالى: {أولئك الذين حق عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم} [الأحقاف 18/46]، أي: مع أمم»⁽³⁶⁾.

وقد أخذ ذلك من كتاب الهروي، قال الهروي عن «في»: «وتكون مكان «على» كما قال الله جلَّ وعزَّ: {ولأصلبناكم في جذوع النخل} وقال: {أم لهم سلم يستمعون فيه}، أي: عليه.
وقال عنتره:

يُحْدَى نَعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بَتَوَأْمٍ⁽³⁷⁾ بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ

أراد: على سراحة، من طوله.

وقال سويد بن أبي كاهل:

فَلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذَعِ نَخْلَةٍ

أي: على جذع نخلة، وقوله: فلا عطست شيبان: دعاء عليها».

ثم ذكر أنها تكون بمعنى «مع» وساق عدداً من الآيات ثم قال: «ويقال فلان عاقل في حلم، أي: مع حلم... وقال آخر: هو دراج بن زُرعة:

جِوَالِسَ نَجْدًا فَاضَتْ الْعَيْنُ تَدْمَعُ إِذَا أُمُّ سِرْبَاحٍ غَدَّتْ فِي طِعَانِ

أراد: مع طعائن....

ومعنى «جوالس» هنا: آتيات نجداً، يقال: جلس الرجل: إذا أتى نجداً، فهو جالس، ويقال لنجد: الجلس»⁽³⁸⁾.

وبمقابلة نص ابن الشجري مع نص الهروي لا يجد المرء كبير عناء في أن ابن الشجري قد عول في كلامه على الهروي، إذ أخذ كلامه بشواهد وتوجيهاته، فقدم وأخر؛ ولم يكتف بذلك فحسب؛ بل نقل في كثير من المواضع عبارته بالحرف.

- ومن المواضع التي لخصها من الأزهية ماجاء في مصنفه في المجلس الثالث والسبعين في فصل تضمن ذكر أحكام «رب»، فقد لخص حيناً، وأخذ الكلام برمته - كما سيأتي - حيناً آخر⁽³⁹⁾.

- ومنها أيضاً كلامه في المجلس الرابع والسبعين على ما جاء في: الذي والتي وفي تثنيتهما وجمعهما من اللغات، حيث لخص ذلك من الباب الأخير الذي عقده الهروي وهو: باب الأصل في «الذي» واللغات فيها⁽⁴⁰⁾.

(36) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 606.

(37) شرح ديوانه 163، وانظر: تخريج حاشية الأستاذ الملوحي في الأزهية 267.

(38) الأزهية 267-270.

(39) انظر: أمالي ابن الشجري 3/ 46، وما بعدها، وقارنه بالأزهية 259 وما بعدها.

(40) انظر: أمالي ابن الشجري 3/ 52 وما بعدها، وقارنه بالأزهية 291 وما بعدها.

- ومن ذلك أيضاً ما ساقه في المجلس الرابع والسبعين، في فصل يتضمن أقسام «مَنْ» إذ أخذ ذلك عن باب في أقسام «مَنْ» ذكره الهروي في الأزهية⁽⁴¹⁾.

- ومما لخصه من الأزهية أيضاً كلامه في المجلس الخامس والسبعين وهو: ذكر معاني «أو» ومواضعها⁽⁴²⁾.

وقد أفاد ابن هشام من بحث (أو) من المجلس الخامس والسبعين من أمالي ابن الشجري⁽⁴³⁾.

- وقد عول ابن الشجري أيضاً على الهروي وذلك فيما ذكره في المجلس الثامن والسبعين، عندما تحدّث عن أقسام «إمّا» المكسورة و«أمّا» المفتوحة⁽⁴⁴⁾.

- ومما نقله عن الهروي أيضاً ما ساقه في المجلس التاسع والسبعين (معاني «إن» الخفيفة المكسورة؛ إذ لخص ذلك برمته عن الأزهية. وإليك مثال صارخ على ذلك.

قال: «والمخفة من الثقيلة لك فيها وجهان: إن شئت رفعت ما بعدها بالابتداء، وألزمت خبرها لام التأكيد، نقلت: إن زيداً لقائم، تريد: إن زيداً لقائم. هذا هو الوجه؛ لأنها إنما كانت تعمل بلفظها، وفتح آخرها، على التشبيه بالفعل الماضي، فلما نقص اللفظ، وسكن الآخر بطل الإعمال، فمن ذلك قول النابغة:

رَحَى الحَرْبِ أَوْ دَارَتْ عَلَيَّ خُطُوبٌ⁽⁴⁵⁾ وَإِنْ مَالِكٌ لَلْمَرْتَجَى إِنْ تَقَعَعَتْ

وقول آخر:

لَأَهْلُ مَقَامَاتٍ وَشَاءَ وَجَامِلٌ⁽⁴⁶⁾ إِنْ القَوْمُ وَالْحَيُّ الَّذِي أَنَا مِنْهُمْ

الجامل: الجمال، وكذلك الباقر: البقر؛ وإنما ألزمت خبرها اللام إذا رفعت؛ لئلا تلتبس بالنافية لو قلت: إن زيداً قائمٌ، وإن شئت نصبت فقلت: إن زيداً قائمٌ، وإن أخاك خارجٌ، وتستغني عن اللام إذا نصبت؛ لأن النصب قد أبان للسامع أن الكلام إيجابٌ، وإن استعملت اللام مع النصب جاز، وأنشدوا بالنصب قول الشاعر:

بِجُمْهُورِ حُرُوقِ قَالِرِيضِ لَدَى النَّخْلِ⁽⁴⁷⁾ كَلَيْبُ إِنْ النَّاسَ الَّذِينَ عَهَدْتُهُمْ

نصب «الناس» على نية تثقيل «إن» وعلى هذا قراءة مَنْ قرأ {وإن كلاً لما ليوفيتهم ربك أعمالهم} [هود 111/11]⁽⁴⁸⁾.

(41) انظر: أمالي ابن الشجري 3/ 62 وما بعدها، وقارنه بالأزهية 100 وما بعدها.

(42) انظر: أمالي ابن الشجري 3/ 70 وما بعدها، وقارنه بالأزهية 111 وما بعدها.

(43) أثر أمالي ابن الشجري في مغني اللبيب ص 207-208.

(44) انظر: أمالي ابن الشجري 3/ 125 وما بعدها، وقارنه بالأزهية 139 وما بعدها.

(45) قال د. الطناحي معقياً على ذلك هكذا ينسبه ابن الشجري للنابغة متابعاً الهروي في الأزهية، وليس في أشعار النوابع الثلاثة المطبوعة: الذبياني والجعدي والشيباني. انظر: تعليقه في حاشيته في الأمالي 3/ 146. وسيأتي كلامه في نهاية المسألة.

(46) قال الأستاذ الملوحي معقياً على البيت: لم أعر على البيت ولا على صاحبه. انظر حاشيته في الأزهية 47.

(47) قال الأستاذ الملوحي: لم أعر على البيت ولا على قائله. انظر حاشيته في الأزهية 48.

(48) انظر: أمالي ابن الشجري 3/ 146-147. وانظر القراءة في الكشف لمكي 1/ 536، وهي قراءة الحرميين وأبي بكر.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن هشام قد أفاد في بحث (إن) المكسورة الخفيفة من المجلس التاسع والسبعين من الأمالي (51).

ومن الجدير ذكره أنه فعل الشيء نفسه في هذا المجلس، وذلك في حديثه عن أقسام «أن» المفتوحة الخفيفة (52).

ثانياً: ما أخذه بلفظه أو قريباً منه:

- تحدث ابن الشجري عن لا في قوله تعالى: {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} [النحل 62/16] قال: «واختلف في قوله جَلَّ وعز: {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} فقال الفراء: معناه: لا بدَّ، ولا محالة أن لهم النار.

وقال الزجاج: إن «لا» ردّ، أي لا، ليس الأمر كما وصفوا، جرم أن لهم النار، أي: وجب، حكى ذلك

قطرب.

وقال غيرهما: إن «لا» زائدة، وجرم فعل ماضٍ معناه: ثبت وحقّ، والفراء لا يرى زيادة «لا» في أول

الكلام، فجرم على قوله اسم منصوب بـ «لا» على التبرئة.

وقال أبو العباس المبرد: إذا قلت: لا محالة أنك ذاهبٌ، ولا بدَّ أنك ذاهبٌ فـ «أنك» في موضع رفع،

بمنزلة «أفضل» في قولك: لا رجلَ أفضلُ منك.

وأقول: إن قوله: لا جرمَ إذا كان بمعنى: لا بدَّ ولا محالة، فإن حرف الجرِّ مقدّر في الخبر، فالتقدير: لا بدَّ

من أن لهم النار، ولا محالة في أن لهم النار، كما تقول: لا بدَّ من هذا، ولا محالة في هذا» (53).

وجلّ هذا الذي قاله ابن الشجري عن الآية الكريمة موجود بلفظه أو قريباً منه في الأزهية، قال

الهروي: «قال بعض النحويين: إن «لا» في قوله عزَّ وجلَّ: {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} زائدة، و«جرم» فعل ماضٍ

معناه ثبت لهم وحقّ لهم.

ويقول المفسرون: هو بمعنى حقاً أن لهم النار وقال الفراء: معناه لا بد ولا محالة أن لهم النار، و«جرم»

اسم منصوب بـ «لا» على التبرئة.

وقال أبو العباس المبرد: إذا قلت: لا محالة أنك ذاهبٌ ولا بدَّ أنك ذاهبٌ فـ «أنك» في موضع رفع بخبر

الابتداء، كما تقول: لا رجلَ أفضلُ من زيد».

فقد نقل ابن الشجري كلام الفراء بحرفه، والرأي القائل إن «لا» زائدة وجرم فعل ماضٍ معناه: ثبت

وحقّ وكلام المبرد بحرفه، غير أنه زاد عليه من عنده رأي الزجاج، ولعلّ الهروي ألمح إليه بقوله: ويقول

المفسرون: هو بمعنى حقاً أن لهم النار، وهذا يحمل معنى: وجب المحكي عن قطرب.

ويلاحظ أيضاً أنه علّق على رأي الفراء بأن لا جرم إن كان بمعنى: لا بدَّ ولا محالة فإن حرف الجرِّ

مقدّر في الخبر، وهذا التقدير هو: لا بد من أن لهم.

- ومن ذلك أيضاً قوله: إن «ما» اسماً بمعنى الحين، كقول الله تعالى: {كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا}

[الإسراء 97/17] {كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا} [النساء 56/4] {كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ}

(51) أثر أمالي ابن الشجري في مغني اللبيب ص 204.

(52) انظر أمالي ابن الشجري 3/ 152 وما بعدها، وقارنه بالأزهية 59 وما بعدها.

(53) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 530، وانظر: معاني القرآن للفراء 2/ 8 ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 207.

[البقرة 20/2] أي في كل حين خبت، وفي كل حين نضجت جلودهم، وفي كل حين أضاء لهم، ومنه قول الشاعر:

والعائسُونَ ومِنَّا المُرْدُ والشَّيْبُ⁽⁵⁴⁾ مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِن طَرَّ شَارِبُهُ

قال ابن السكيت: يريد حين أن طرَّ شاربه، يقال: رجل عائسٌ، وهو الذي أحرَّ التزويج بعدما أدرك⁽⁵⁵⁾.

وهذا الكلام نقله ابن الشجري عن الهروي الذي نقل أن «ما» تكون اسماً بمعنى «الحين»، ثم احتج على ذلك بالآيات نفسها التي ساقها ابن الشجري وبالبيت نفسه، ويقول ابن السكيت في توجيه «ما» في البيت وفي تفسير معنى العانس⁽⁵⁶⁾.

ومن الجدير ذكره أن البغدادي في شرح أبيات المغني قد تعقب قول ابن السكيت فقال: «وقد فتشت تصانيف ابن السكيت لأقف على كلامه هذا فلم أقف عليه، وقد راجعت كتاب «أبيات المعاني» وكتاب «الألفاظ» وكتاب «المذكر والمؤنث» فلم أجد هذا البيت في واحد منها، وإنما رأيت في كتاب «إصلاح المنطق» في باب: ما جاء على فعول: ورجل عائس، وامرأة عائس، وقد عنست تعنس عناساً، وذلك إذا طال مكثها في منزل أهلها بعد إدراكها، لم تتزوج...»⁽⁵⁷⁾.

وهذا يؤذن بأن ابن الشجري لم ينقل عن ابن السكيت مباشرة؛ لأنه لو نقل عنه مباشرة لنقل كلامه من إصلاح المنطق، وليس من الأزهية، واختلاف العبارة في الكلام المنسوب لابن السكيت سواء في أمالي ابن الشجري، أو في الأزهية يوحي أن الرجلين لم يعودا إلى قول ابن السكيت في مصنفه؛ بل ربما نقله صاحب الأزهية عن مصدر آخر، ثم جاء ابن الشجري فنقل عن الهروي.

وقد تعقب ابن هشام في المغني فيما تابع عليه ابن السكيت، وهو أن «ما» اسم بمعنى الحين. قال: «الأولى في البيت تقدير «ما» النافية؛ لأن زيادة «إن» حينئذٍ قياسية؛ ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبت له — وهما كونها للزمان مجردة، وكونها مضافة — وكأن الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر «المرد» بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم يثبت شاربه أمرد، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العائسين — وهم الذين لم يتزوجوا — لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني، وفي البيت — مع هذا العيب — شذوذان: إطلاق العانس على المذكر، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء، ولا دالة على المفاضلة»⁽⁵⁸⁾.

(54) لأبي قيس بن رفاعة الواقفي، واسمه دثار. وقيل: قيس بن رفاعة. انظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/555.

(55) انظر: أمالي ابن الشجري 2/554-555.

(56) انظر: الأزهية 96-98.

(57) شرح أبيات المغني للبغدادي 5/242، وانظر: إصلاح المنطق لابن السكيت 341.

(58) المغني 400-401.

ولا ريب أن تعقب ابن هشام لابن الشجري فيما تابع عليه ابن السكيت يدل على أنه قد خفي على ابن هشام أن ما ساقه ابن الشجري إنما هو مأخوذ من الأزهية⁽⁵⁹⁾.

- تكلم ابن الشجري على «ما» المصدرية، فساق على هذا عدداً من الشواهد منها قول عبد بنى الحساس:

بآية ماجاعت إينا تهايباً⁽⁶⁰⁾ الكني إليها عمرك الله يا فتى

قال: «أي: بآية مجيئها، فأما قول الله سبحانه: {قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربّي} إيس 26/36، [27] فقال الكسائي: معناه بمغفرة ربي، وذهب أهل التفسير إلى أن المعنى: بأي شيء غفر لي ربي؟ جعلوا «ما» استفهاماً، واحتج الكسائي بأنها لو كانت استفهاماً لحذفت ألفها لاتصالها بحرف الخفض»⁽⁶¹⁾.

وهذا الذي ذكره ابن الشجري مأخوذ بلفظه من الهروي، فقد احتج الهروي ببيت عبد بنى الحساس ثم قال: «أراد: بآية مجيئها. وأما قوله عز وجل: {قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربّي} فقال الكسائي: معناه: بمغفرة ربي، جعل «ما» مع الفعل بتأويل المصدر، وقال أهل التفسير: معناه: بأي شيء غفر لي ربي، يجعلون «ما» استفهاماً. وحجة الكسائي أن «ما» هنا لو كانت استفهاماً لحذفت الألف لاتصالها بحرف الخفض»⁽⁶²⁾.

- ومما أخذه ابن الشجري أيضاً كلامه على حرف الخفض «في» الذي يقع مكان الباء، قال: «ووقعوها مكان الباء، قال زيد الخيل:

بصيرون في طعن الأباهر والكلّى⁽⁶³⁾ ويركب يوم الروع فيها فوارس

أي: بصيرون بطعن الأباهر والأباهر: جمع الأباهر، وهو عرق مستبطن الصلب، متصل بالقلب، وقال آخر:

على كل حل من غمر ومن وحل⁽⁶⁴⁾ وخضضن فينا البحر حتى قطعته
أراد: خضضن بنا البحر»⁽⁶⁵⁾.

(59) انظر: أمالي ابن الشجري - قسم الدراسة - 64-65.

(60) انظر: ديوانه ص19، وانظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/557.

(61) انظر: أمالي ابن الشجري. 2/ 557

(62) انظر: الأزهية 85.

(63) وهذا مذهب كوفي كما قال أبو حيان. انظر: شرح أبيات المعني 4/ 71. وفي البحر المحيط 2/ 44 قاله الزجاج وغيره. ويروى:

يُردون طعناً في الأباهر والكلّى

ولا شاهد عليه. وانظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/607 في تخريج البيت.

(64) لم يعز إلى قائل انظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/608.

(65) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 607-608، وقرانه بالأزهية 271-272.

ومن ذلك أيضا كلامه على حروف أخرى يقع بعضها مكان بعض «قال: «واستعملوها – أي إلى – مكان «في» كقول النابغة:

إلى الناسِ مطليٌّ بهِ القارُ أجربُ⁽⁶⁶⁾ فلا تتركني بالوعيدِ كأنني
أي: في الناس، وقال طرفة:
إلى ذروة البيتِ الكريمِ المصمِّدِ⁽⁶⁷⁾ وإن يلتقِ الحيُّ الجميعُ تلاقيني
أي: في ذروة البيت الذي يُصمد إليه، أي: يُقصد.

وتوقع مكان «مع» كقولهم: جلست إلى القوم، أي: معهم.
وتكون مكان الباء، قال كثير:

بيضُ الوجوهِ حديثهنَّ رخيِّمُ⁽⁶⁸⁾ ولقد لهوتُ إلى الكواعبِ كالنُّمى
أراد: لهوت بكواعب.

«على» استعملوها مكان «في» يقولون: أتيته على عهد فلان، أي: في عهده، ومنه {واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان} [البقرة 2/102] أي: في ملك سليمان، وقال الأعشى:
ولا تعبدِ الشَّيطانَ واللهُ فاعبدا⁽⁶⁹⁾ وصلَّ على حينِ العشياتِ والضُّحى

وتكون مكان «من» كقوله {إذا اکتالوا على الناسِ يستوفون} [المطففين 2/83] أي: من الناس.
وتكون مكان «عن» كقوله:

أرْمي عليها وهي فرعُ أجمَع⁽⁷⁰⁾

أي: أرمي عنها، وقال القحيف العقيلي:
لعمْرُ اللهِ أعجبتني رضاها⁽⁷¹⁾ إذا رضييتُ عليَّ بنو قشَيرٍ

وتكون مكان الباء، قال أبو ذؤيب:

يسرُّ يُفِيضُ على القِداحِ ويصدَعُ⁽⁷²⁾ وكانهنَّ ربابيةٌ وكانَّهُ

(66) ديوانه ص 73. وانظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/608.

(67) ديوانه ص 80. وانظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/608.

(68) ليس في ديوانه المطبوع. انظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/609.

(69) ديوانه 187. وانظر: تعليق د. الطناحي في حاشيته على البيت في الأمالي 2/165.

(70) وبعده: وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعٌ. ينسب إلى حميد الأرقط. انظر: سيبويه 4/226. وانظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/609.

(71) انظر: المقتضب 2/320، وانظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/610.

(72) انظر: شرح أشعار الهذليين 18. وانظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/610.

أي: يُفيض بالقداح، أي: يضرب بها.

والربابة: خرقة تجمع فيها قداح الميسر؛ إلا أنه أراد بالربابة في هذا البيت القداح أُنْفَهَسَا؛ لأنه يصف آتناً وحماراً، فشبه الآتن بالقداح؛ لاجتماعهن، وشبه الحمار باليسر صاحب الميسر، وجمعه أيسارٌ. ويصدع: يُفَرِّقُ»⁽⁷³⁾.

وإن نظرة فيما سلف تكشف أن ابن الشجري قد أخذ كلامه من الأزهية بلفظه، ولكي لا أطيل أحيل القارئ على موضع ذلك في كتاب الهروي⁽⁷⁴⁾.

- ومما أخذه ابن الشجري بلفظه أيضاً ما ساقه في كلامه على اللام، قال: «اللام قد جاءت في مكان «إلى» في مواضع من التنزيل، منها قوله: {بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا} [الزلزلة 5/99]، ومنها: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا} [الأعراف 43/7]، ومنها: {رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ} [آل عمران 193/3]، أي: إلى الإيمان، وجاءتا متواليتين في قوله: {قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ} [يونس 35/10]. واستعملوها مكان «على» في قولهم: سقط لوجهه، أي: على وجهه، ومثله: فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدِينِ وَلِلْفِئِمِ⁽⁷⁵⁾

ومثله في التنزيل {وَنَلَّهَ لِلجِبِينِ} [الصفوات 103/37] و{يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ سَجْدًا} [الإسراء 107/17]. واستعملوها في مكان «بعد» قال متمم بن نويرة: فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا⁽⁷⁶⁾

أي: بعد طول اجتماع، ومثله في التنزيل: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ} [الإسراء 78/17]، أي: بعد زوال الشمس، ومثله قوله عليه السلام: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، أي: بعد رؤيته⁽⁷⁷⁾. وبمقارنة كلام ابن الشجري بكلام الهروي يصل المرء إلى القول: إن ابن الشجري قد أخذ كلام الهروي بلفظه، ولكي لا يكون إسهاب في كلامي أحيل القارئ على موضع ذلك في الأزهية⁽⁷⁸⁾. - وأخيراً أشير إلى أن كثيراً مما جاء في المجلس الرابع والسبعين في: ذكر ماجاء في الذي والتي، وفي تثنيتهما وجمعهما من اللغات هو مأخوذ بحرفه - أو قريباً منه - من كتاب الهروي، وأكتفي بالإحالة على مكانه كي لا أطيل⁽⁷⁹⁾.

(73) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 607-610.

(74) انظر: الأزهية 273-278.

(75) ينسب لجابر بن جني التغلبي، وقبله: تناوله بالرمح ثم اتنى له. وللمكعبير الأسدي، وقبله: تناولت بالرمح الطويل ثيابه. وللأشعث الكندي، ولغيرهم. انظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/ 616.

(76) المغني 281، وانظر: حاشية د. الطناحي في الأمالي 2/ 616.

(77) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 615-617.

(78) انظر: الأزهية 287-289.

(79) انظر: أمالي ابن الشجري 3/ 52 وقارنه بالأزهية 291. انظر: أمالي ابن الشجري 3/ 53-55، وقارنه بالأزهية 292-296. وانظر: أمالي ابن الشجري 3/ 56-58، وقارنه بالأزهية 297-302.

وانظر: أمالي ابن الشجري 3/ 59، وقارنه بالأزهية 302-303.

وانظر: أمالي ابن الشجري 3/ 59-61 وقارنه بالأزهية 303-306.

خاتمة البحث:

إنّ كتاب الأزهية للهروي هو جيّد في بابه وهذا جعل عدداً من العلماء يفيد منه، وفي مقدمة هؤلاء ابن الشجري، فقد نقل عنه في كتابه الموسوم أمالي ابن الشجري؛ لكنه لم يصرّح بالنقل عنه البتة. وقد نقل عنه بطريقتين، الأولى هي النقل بطريقة التلخيص، والثانية: نقل الكلام بلفظه أو قريباً منه. وقد بيّن البحث أنه نقل عن الهروي بطريقة التلخيص في مواضع عدّة كما في كلامه على أن «لولا» تأتي بمعنى «لم» وكما في حديثه عن المضمّر بعد «لولا»، وقد أظهرت ها هنا أنه تابع الهروي في كثير من الأمور أهمها: رواية شاهد المحفوظ فيه بخلاف ما جاء في الأزهية. وقد لخصّ عن الهروي أيضاً الكثير من أحكام (ما) التي ذكرها في المجلس الثامن والستين، منها كلامه على «ما» الموصولة الواقعة خبراً، وقد اتكأ على شواهد وتوجيهاته في ذلك. ومن المواضع التي لخصّها عن الأزهية أيضاً ما ذكره في المجلس السابع والستين، إذ عوّل على كثير من النقول والآراء التي ساقها الهروي في: باب مواضع «لا». ومنها أيضاً كلامه في المجلس السابع على دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض؛ إذ لخصّه من باب يحمل العنوان نفسه جعله الهروي في القسم الأخير من مصنّفه. ومنها أيضاً ما ساقه في المجلس الثالث والسبعين في فصل تضمّن ذكر أحكام «رب»، إذ لخصّ كثيراً من أحكامها من الأزهية، وكذا فعل في المجلس الرابع والسبعين في كلامه على ما جاء في: الذي والتي وفي تثنيتهما وجمعهما من اللغات حيث أخذ كثيراً من المواضع من الباب الأخير في الأزهية وهو: باب الأصل في «الذي» واللغات فيها. وقد أخذ ابن الشجري الفصل الذي يتضمّن أقسام «مَنْ» – المجلس الرابع والسبعون – عن باب في أقسام «مَنْ» ذكره الهروي في كتابه. ومما لخصّه أيضاً من الأزهية كلامه في المجلس الخامس والسبعين وهو: ذكر معاني «أو» ومواضعها. وقد عوّل أيضاً على الهروي وذلك فيما ذكره في المجلس الثامن والسبعين عندما تحدّث عن أقسام «إمّا» المكسورة و«أمّا» المفتوحة. ومما نقله عن الهروي ما جاء في المجلس التاسع والسبعين: معاني «إن» الخفيفة المكسورة، إذ لخصّ جُلّ كلامه عن الأزهية، وقد أظهر البحث ها هنا أنه تابع الهروي على نسبة بيت للنايعة، والبيت ليس في أشعار النوابع الثلاثة المطبوعة: الذبياني والجعدي والشيباني، وأنه تابعه أيضاً على تسمية اللام الفارقة بلام التوكيد، وأغلب النحاة على أنها اللام الفارقة. ومما أخذه أيضاً أنه في هذا المجلس لخصّ الكثير الكثير عن أقسام «أن» المفتوحة الخفيفة من كلام الهروي. هذا عن طريقة التلخيص. أما عن طريقة النقل باللفظ أو قريباً منه فقد ذكر البحث أن ابن الشجري قد أخذ كلام الهروي بلفظه عندما تكلم على «لا» في قوله جُلّ وعزّ {لا جرم أنّ لهم النار}. وقد أخذ أيضاً ما ذكره الهروي في أن «ما» تكون اسماً بمعنى: الحين، وقد أظهر البحث ها هنا أنّ الهروي قد ذكر كلاماً لابن السكيت أخذه ابن الشجري عنه، وهو كلام لم يقف عليه البغدادي في تصانيف ابن

السكيت، وهو مما يؤذن بأن ابن الشجري لم ينقل مباشرة عن ابن السكيت، ثم بيّن البحث بعد أن نقل كلام ابن هشام في المغني أن ابن هشام تعقّب ابن الشجري وقد خفي عليه أن ما ساقه ابن الشجري إنما هو مأخوذ من الأزهية.

ومما أخذ بحرفه عن الأزهية كلامه على «ما» المصدرية، وكلامه على حرف الخفض «في» عندما يقع مكان الباء، وكلامه على حروف أخرى يقع بعضها مكان بعض، كاستعمال «إلى» مكان «في» ومكان «مع»، واستعمال «على» مكان «في» ومكان «من» ومكان «عن» ومكان الباء، واستعمال اللام في مكان «إلى» ومكان «على» ومكان «بعد».

هذه أهم النتائج التي وصل إليها البحث، والله من وراء القصد.

المراجع:

.....

- الأصبهاني: أحمد بن الحسين بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1407هـ-1986م.
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ديوانه، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت 1972م.
- البصري، علي بن أبي الفرج، الحماسة البصرية، تح د. عادل سليمان، مصر، وزارة الأوقاف، 1398هـ - 1978م.
- البغدادي: عبد القادر بن عمر:
خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، (ط2، 1979م).
شرح أبيات المغني، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق (ط الأولى) 1398هـ-1978م.
- البكري: طرفة بن العبد، شرح ديوان علقمة وطرفة وعنصرة، دار الفكر للجميع، بيروت 1968م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بلا تاريخ.
- أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف، البحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة، الرياض/ بلا تاريخ.
- الذبياني، النابغة، صنعة ابن السكيت، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1977.
- ابن روضة: عبد الله، ديوانه، تح د. حسن باجودة، دار التراث، القاهرة 1392-1972م.
- الزجاج: إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة (ط الأولى) 1414هـ-1994م.
- السكري، الحسن بن الحسين أبو سعيد، شرح أشعار الهذليين، تح عبد الستار فراج، دار العروبة القاهرة 1384هـ - 1965م.

- ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر (ط الرابعة) بلا تاريخ.
- سيبويه: عمرو بن عثمان، الكتاب، تح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- ابن الشجري: هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1992.
- العجاج، عبد الله بن روبة، ديوانه، تح د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، بلا تاريخ.
- العجلي: أبو النجم، ديوانه، صنعة علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، 1401هـ - 1981م.
- الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت (ط الثالثة) 1403هـ-1983م.
- القيسي: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان (ط2) 1401هـ-1981م.
- المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت بلا تاريخ.
- ابن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت، بلا تاريخ.
- النحاس: أحمد بن محمد، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت (ط الثالثة) 1409هـ-1988م.
- الهروي: علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1402هـ - 1982م.
- ابن هشام: عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر دمشق - بيروت 1412هـ-1992م.
- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، بلا تاريخ.